حوليـات

جـامعة الـجزائـر

الـعدد 20 . الـجزء 2

ديسمبر 2011

مسائل مغني اللبيب لابن هشام

"نظرة إحصائية تطبيقية"

د. فهد سالم خليل الراشد

باحث لغوي من دولة الكويت

"إن اِبن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اِقتفوا أثر اِبن جني واِتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه"

اِبن خلدون

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد،

فهذا بحث في كتاب يعد في مصاف عمالقة كتب النحو لشخصية تضاهي جهابذة النحو في خلاصة فكرهم بزيادة فكر صاحبها.

لقد عشت مع اِبن هشام الأنصاري وأنا في الرابعة عشر من عمري، وذلك عندما اِلتحقت بثانوية المعهد الديني فكانت مادة النحو من ضمن المواد الأساسية المقررة علينا، وكنا ندرس النحو من "قطر الندى وبل الصدى" لِابن هشام، لازمنا هذا الكتاب لمدة أربع سنوات ونحن نستأنس ونستمتع به، ولما اِلتحقت بجامعة الكويت "كلية الآداب قسم اللغة العربية" كانت هناك أربعة مستويات للنحو "نحو (1) نحو (2) نحو (3) نحو (4)"، ففي أول مستويين درست كتاب "شذور الذهب" لِابن هشام، أيضًا على يد أستاذي وشيخي ومؤدبي وابن عمي د. خالد عبد الكريم جمعة الميعان أحد علماء الكويت في علم النحو والصرف أطال الله في عمره، وقتها شعرت بشيء غريب يشدني لِابن هشام أحسست فعلا بأن هناك ألفة أو صداقة قديمة كامنة لم تظهر إلا في أيام الجامعة وها أنا اليوم وبعد حصولي على الماجستير والدكتوراه أردت أشارك ولو بشيء يسير في إحياء كتب ابن هشام من خلال تناول كتاب " مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لِابن هشام "؛ فمنذ أن اقتنيت هذا الكتاب، وأنا مضطرب المشاعر، مشغول الفكر، ولمدة شهرين متتالين أقلب الكتاب يمينًا وشمالاً، أتصفحه وأتفحصه، أحمل الجزء الأول معي تارة، والجزء الثاني تارة أخرى، حتى لو لم أقرأه، ولكني أشعر بنوع من الاِرتياح عندما يرافقني هذا الكتاب إلى الكلية، وفي بعض الأوقات أحمله معي من غرفة المكتب إلى غرفة النوم، وأحيانا أخرى يكون قربي على طاولة الطعام، لقد كنت دائمًا مرتب الأفكار فإذا عملت بحثا لا أتجاوزه لغيره حتى ينتهي لأني حينما أعمل بحثًا ينتابني شعور غريب فأنا أعيش مع البحث ومع الشخصية.

إن أول خطوة اتبعتها، جمع المادة فكل ما يتعلق باِبن هشام وكتابه مغني اللبيب أحتفظ به، وبذلك قد قسمت البحث إلى ثلاثة أقسام، على أن القسم الثالث يحتوي على فصلين، الفصل الأول نظرة إحصائية لمسائل مغني اللبيب، والفصل الثاني نظرة تطبيقية لمسائل مغني اللبيب أما عن القسم الأول فيحتوي على ترجمة شخصية عن اِبن هشام "اِسمه" لقبه، كنيته، مولده، نشأته ونشاطه العلمي، مصنفاته، شيوخه، تلاميذه، وفاته.

أما القسم الثاني، فإنه يحتوي على منهج اِبن هشام في مغني اللبيب ودوافع تأليفه للمغني، شرح موجز للأبواب، مصادر اِبن هشام في المغني، الأصول المتبعة في المغني وهي تشمل "السماع" بدءا "بالقرآن الكريم" "والحديث النبوي الشريف" والشواهد الشعرية وغير ذلك من كلام العرب، والقياس، والإجماع والأصول الجزئية. أما القسم الثالث سبق ذكره، علاوة على خاتمة البحث مع تذييل البحث بالمصادر والمراجع.

والله ولي التوفيق،،

القسم الأول

اِسمه: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الخزرجي الشافعي ثم الحنبلي[1].

لقبه: اِبن هشام الأنصاري.

كنيته: يكنى بأبي محمد ولكنه اِشتهر "بِابن هشام".

مولده: ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة.

نشأته وطلبه للعلم ونشاطه العلمي: يقول الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه "نشأة النحو"، لزم عبد اللطيف بن المرحل، وسمع على أبي حيان ديوان زهير، وحضر دروس التاج التبريزي، ثم فاق أقرانه بل شيوخه وتخرج على يده الكثير – صنف المؤلفات الملأى بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والإِستدراكات العجيبة مع التصرف في منهجها والتنوع في إفادتها مما يدل على الإِطلاع الغريب"[2]. ويقول الدكتور شوقي ضيف في "المدارس النحوية" منهجه في النحو هو منهج المدارس البغدادية فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، ثم يختار لنفسه منها ما يتماشى مع مقاييسه مظهرًا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج، وكثيرًا ما يشتق لنفسه رأيًا جديدًا لم يسبق إليه، وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ كتابه المغني. وهو في أغلب اِختياراته يقف مع البصريين[3].

مصنفاته:

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

. أوضح المسالك إلى ألفية اِبن مالك.

. الإعراب عن قواعد الإعراب.

. قطر الندى وبل الصدى.

. شرح قطر الندى وبل الصدى.

. شذور الذهب.

. شرح الشذور.

. موقد الأذهان وموقظ الوسنان.

. كتاب "الألغاز" أو "ألغاز اِبن هشام".

. شرح اللمحة البدرية.

. فوح الشذا في أحكام كذا.

. شرح بانت سعاد.

أهم كتبه المخطوطة:

. مختصر الإِنتصاف من الكشاف.

. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد.

. الجامع الصغير في النحو.

. حواش على الألفية.

. رسالة في اِنتصاب لغة "فضلا، وأيضا والكلام على هلمّ جرا.

. رسالة من مسألة "إن رحمة الله قريب من المحسنين".

. أسئلة وأجوبة في النحو.

. المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية.

. أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم.

. تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة.

. شوارد الملح وموارد المنح.

. رسالة صغيرة في اِستعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم.

. رسالة في كان وأخواتها.

. رسالة في معاني حروف النحو[4].

. بعض كتبه المفقودة.

. رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة.

. حواش على شرح الألفية لِابن الناظم.

. التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.

. شرح التسهيل.

. حواش على التسهيل.

. التذكرة في النحو.

. الجامع الكبير في النحو.

. رسالة في أحكام "لو" و"حتى".

. شرح شواهد الجمل.

. عمدة الطالب في تحقيق تصريف اِبن الحاجب.

. شرح آبيات اِبن الناظم.

. شرح الجامع الصغير.

شيوخه:

. شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل، ت 744 هـ.

. تاج الدين الفاكهاني عمر بن علي، ت 731 هـ.

. شمس الدين أبو بكر محمد بن السراج، ت 747 هـ.

. تاج الدين علي بن عبد الله التبريزي، ت 746 هـ.

. بدر الدين محمد بن جماعة، ت 733 هـ.

. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي[6].

يقول الدكتور، السيد رزق الطويل[7] "هناك ظاهرة بارزة في حياة اِبن هشام العلمية، هي قلة شيوخه، وأن دراسته لم تتجاوز القاهرة بمساجدها الزاخرة بحلقات العلم والبحث آنذاك ..

أما قلة الشيوخ فيقول اِبن حجر العسقلاني، لزم الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على اِبن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس الشيخ تاج الدين البتريزي، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني جميع شروح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعي ثم تحنبل، فحفظ مختصر الخرقي في أقل من أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين، وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وحدث عن اِبن جماعة بالشاطبية".

تلاميذه:

. نجله محب الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام.

. اِبن الملقن، سراج الدين عمر بن أبى الحسن المصري.

. عبد الخالق بن الفرات.

. جمال الدين محمد بن أحمد النويري.

. علي بن أبى بكر بن أحمد البالسي المصري نور الدين النحو[8].

وفاته: سنة 761 هـ.

. منهج اِبن هشام في كتابه المغنى من خلال مقدمة الكتاب : افتتح المقدمة حامدًا الله، وشاكرًا له، ومصليًا على رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام، ثم ذكر أنه حاول تيسير كتاب الله، وهذا واضح من كثرة اِستشهاده بالقرآن الكريم، وسوف يأتي الحديث عن هذا ولنا وقفة مع كلمة تيسير، فإن كثيرًا من النحاة عندما يصنف كتابًا يدعي بأنه سوف ييسر، ولكن الحقيقة خلاف ذلك فإننا نجد الصعوبة والعسر، وحتى الكتب قد تحمل عنوانًا ظاهره يوحي بالسهولة واليسر، ولكن عندما نقرأ ونطلع على الكتاب نجد الغموض والإبهام في كثير من المواقع، وخير مثال على ذلك كتاب "المقتضب للمبرد وكتاب تسهيل الفوائد" لِابن مالك وحتى الألفية لم تسلم هي الأخرى من الغموض وصعوبة فهم بعض الجمل، ولكن القارئ لكتاب "المغني" يجد السهولة واليسر وجزالة الجمل وسلاسة الأسلوب وليس ذلك بغريب على النحاة المصريين فمن يقرأ لهم يستشف ذلك بدءا بأبي جعفر النحاس.

وقد اِمتازت المقدمة بأسلوب السجع من البداية إلى النهاية، وحريٌّ بنا أن نعرف ذلك من عنوان الكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وقس على ذلك بقية مصنفاته سالفة الذكر ويحكم ذلك عصر اِبن هشام الذي طغت عليه المحسنات البديعية.

ويقرر اِبن هشام في مقدمته أهمية الاستشهاد في الحديث النبوي الشريف، وكلنا يعرف موقف النحاة من الإِستشهاد بالحديث منذ وصل إلينا كتاب سيبويه الذي اِستبعد الإِستشهاد بالحديث

وإن وجد في ثنايا الكتاب بعض الإستشهادات بالحديث، على أن اِبن هشام يؤكد على أهمية الإستشهاد بالحديث، ويأتي به بعد الآية القرآنية في بعض الأحيان. وعندي أولى من الإستشهاد بالشعر، فإن داخل الحديث تحريف الرواة، فإن الشعر كذلك أيضًا فمن باب أولى الإستشهاد بالحديث الذي يحرص كل راوية على روايته رواية سليمة صحيحة، لأنه يعي تمامًا بأن من كذب على رسول الله متعمدًا يتبوأ مقعدًا في النار.

وبعد هذا فإن ابن هشام يفخر بمصنفه هذا، ولا غرو في ذلك فإن كتاب مغني اللبيب يعتبر مرجعًا لكل دارس للغة العربية.

<u>شروح وحواشي المغني</u>:

. شرح الشيخ محمد بن أبي بكر الدماميني[9]: ويتسم هذا الشرح بكثرة نقده لِابن هشام وتعقبه إياه، وصل فيه حرف الفاء وهو مطبوع مع حاشية الشمني بالمطبعة البهية بمصر.

. شرح القاضي مصطفى بن الحاج حسن الأنطاكي، وقد اِستفاد في شرحه هذا من شروح سابقيه فجاء شرحه شرحًا شاملا مفيدًا، وهو مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم عام 8485.

. شرح أحمد بن محمد الحلبي المعروف بِابن الملا، واِسم هذا الشرح "منتهى أمل الأريب في كلام على المغنى اللبيب" وهو لا يزال مخطوطًا، وكثيرًا ما يشير الأنطاكي إليه في شرحه.

. شرح وحي زاده، وقد وصفه صاحب كشف الظنون بأنه شرح مفيد جامع في ستة مجلدات، سماه "مواهب الأديب في شرح مغنى اللبيب" وهو من الشروح المخطوطة، وكثيرًا ما يحيل عليه الأنطاكي.

هذا وللمؤلف نفسه شرحان هما:

. شرح الشواهد الصغرى، شرح الشواهد الكبرى، وهما شرحان لشواهد المغني.

. وثمة شرح آخر مطبوع لشواهد المغني وهو لجلال الدين السيوطي سماه "فتح القريب" في مجلدين.

. وشرح لأبيات المغني للبغدادي صاحب الخزانة، سماه "شرح أبيات مغني اللبيب" أوفى من شرح السيوطي[10] وهو مطبوع، محققًا في ثماني مجلدات.

أما عن حواشي المغنى فمن أهمها ما يلي:

حاشية الشمني: وهي حاشية مطبوعة سماها "المنصف من الكلام على مغني اِبن هشام" وكما يبدو من اِسمها نجده قد دفع عن اِبن هشام فيها كثيرًا من تعقبات الدماميني إياه.

حاشية الأمير: وهي حاشية طبعت طبعتين بالقاهرة مصاحبة للمغني، وهي من أجلّ حواشي المغني وقد وضعت بأنها أشهر كتبه.

حاشية الدسوقي: وهي حاشية مطبوعة مع المغني في مجلدين "طبع القاهرة".

دوافع تأليفه لكتاب مغني اللبيب: هناك عدة دوافع جعلت اِبن هشام يحتاج إلى تأليف كتاب مغني اللبيب، وسنذكرها على هيئة نقاط موجزة من خلال مقدمة الكتاب:

1/ تيسير فهم القرآن "ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل".[11]

2/ الإستشهاد بالحديث "ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل".[12]

3/ فتح باب المسائل النحوية والصرفية المغلقة وتسهيلها "وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها".[13]

4/ توضيح بعض المعضلات النحوية والصرفية للطلاب "ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها".[14]

5/ كيفية الإعراب الصحيح "وأغلاطًا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها"[15].

<u>شرح موجز للأبواب</u>:

الباب الأول: تناول اِبن هشام في هذا الباب الحروف، وتوسع فيها وزاد في شرحه حتى شمل الأسماء والظروف، وقد سلك طريقة ترتيب شرحه للحروف الترتيب الهجائي أو الألف بائي" فهو عندما يتحدث عن الحروف يذكرها أولا مفردة ثم مركبة، فإذا كانت مركبة لا يراعي الترتيب الهجائي الداخلي للحرف، ولا يعني هذا قصورًا أو أخذًا عليه، فاِبن هشام كان همه التفسير وقرب المعنى ما دام قد تحدث عن هذا الحرف فأجاز لنفسه أن يأتي بكل ما تعلق بهذا الحرف كي لا يشتت ذهن القارئ ويبعده عن صلب الموضوع ويعيده مرة أخرى كما يوجد في بعض الكتب النحوية، وهي أشبه بالشطحات الصوفية. واِبن هشام في عرضه لهذا الباب وهو أطول أبوابه وأكبرها يتضح لنا أنه يتمتع بعظيم الصبر وجد المثابرة وأمانة العالم.

الباب الثاني: تحدث اِبن هشام في هذا الباب عن اِنقسام الجملة إلى اِسمية وفعلية وظرفية مستعرضا أراء بعض النحاة مع رأيه الشخصي، واِعتمد اِبن هشام في هذا الباب على وضع عنوان لكل موضوع على سبيل المثال: "الجمل التي لا محل لها من الإعراب" [16]، واِبن هشام لا يكتفي بشرح عام لانقسام الجمل بل يقسم الجملة إلى كبرى وصغرى مع تفسير ذلك بكثير من الاستشهادات القرآنية مع كثرة التنبيهات.

الباب الثالث: يتطرق اِبن هشام في هذا الباب إلى ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور، ويؤكد بأن الظرف أو الجار والمجرور لابد من تعلقهما بأحد أمور وهي أربعة:

1/ الفعل

2/ أو ما يشبهه

3/ أو ما أول بما يشبهه

4/ أو ما يشير إلى معناه.

وهو يقرر بأن هناك تقديرًا في النحو خلافًا لما جاء عن من ثاروا على النحو العربي وطالبوا بإلغاء الإعراب التقديري. ويسترسل في نقطة التقدير ويعرض مواقع الإختلاف فيه عند النحاة. وهكذا ترى اِبن هشام في هذا الباب يعرض تعلق شبه الجملة بأنواع وتعدد الأفعال.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جهلها، وقد بدأ في ذكر ما يعرف به المبتدأ من الخبر وساق مسألتين على ذلك سنذكرهما في القسم الثالث من هذا البحث. وفي هذا الباب كان اِبن هشام يستخدم الطريقة التوفيقية بين المختلفين، وذلك بترجيح كلا الرأيين، على أنه كان يطنب في الآراء، ولكنه في النهاية يستخلص الفائدة المرجوة من هذه المسائل.

الباب الخامس: وهو في ذكر الجهات التي يدخل الإعتراض على المعرب من حصتها وحرص اِبن هشام على النظر إلى المعنى وذلك عندما تحدث عن إعراب "كلالة" في القرآن الكريم حيث يقول "وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب وسترى ذلك معينًا"[17].

الباب السادس: في التحذير من أمور اِشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وفي هذا الباب يستعرض اِبن هشام لبعض المسائل التي سبق وأن ناقشها في الأبواب السابقة للكتاب ويكرر الشواهد الشعرية. وقد يكون للشاهد الشعري أكثر من موطن إعرابي للإستشهاد به.

الباب السابع: والحديث فيه عن كيفية الإعراب، وهذا الباب مشوق وممتع للغاية فلقد كان في أذهاننا منذ الصغر صور للإعراب خاطئة لصقت بنا ولكن في هذا يتضح خطأ بعض ما درسناه في اللمراحل الإبتدائية والمتوسطة والثانوية وهذا الباب جد مفيد للمعلمين.

الباب الثامن: وهذا الباب الأخير في كتاب مغني اللبيب وهو ما ذكرناه في مقدمتنا أن هناك أصولا عامة وأصولا جزئية، فهذا الباب تكثر فيه الأصول الجزئية وهي تقعيد النحو من خلال قاعدة نحوية.

<u>مصادر اِبن هشام</u>: يقول الدكتور السيد رزق الطويل "التعرف على مصادر الكتاب ويعني به المغني تكشف عن قيمته، وتمنح الدارس مزيدًا من التعرف عليه:

ثم يذكر لنا مصادر اِبن هشام على النحو التالي: نقل عن سيبويه، نقلا عنه أو إشارة لآرائه النحوية في نحو 131 موضعًا ويدخل بينه ما حكاه من أقوال عن الأعراب الفصحاء. وأخذ عن الكسائي في ستة وأربعين موضعًا ما بين نقل عنه، أو تعبير عن آرائه، أو ما حكاه.

وأخذ عن الأخفش في 110 مواضع. وأخذ عن الفراء ثمانية وأربعين نقلا. وأخذ عن أبى عمرو الجرمي خمسة نقول وآراء وحكايات.

أخذ عن المبرد في 9 مواضع.

وأخذ عن ثعلب ثمانية عشر نقلا في مواضع متفرقة.

وأخذ عن اِبن كيساني في تسعة مواضع أشار فيها لآرائه.

وأخذ عن الزجاج في أربعين موضعًا.

وأخذ عن اِبن السراج في عشرة مواضع.

وأخذ عن الزجاجي في أربعة مواضع.

وأخذ عن أبى جعفر بن النحاس خمس مواضع.

وأخذ عن السيرافي في ثلاثة وعشرين موضعًا.

وأخذ عن اِبن خالوية في موضعين اِثنين.

وأخذ عن الفارسي في ستة وتسعين موضعًا.

وأخذ عن الرماني في ثمانية مواضع.

وأخذ عن اِبن جني في تسعة وخمسين موضعًا.

وأخذ عن الزمخشري في خمسة عشر ومائة موضع

وأخذ عن أبى البركات أبى بكر الأنباري في ستة مواضع[18].

وعن اِبن الطراوة في عشرة مواضع ما بين آراء وتعقيبات عليه.

وعن اِبن الباذش في ثلاثة مواضع.

وأخذ عن السهيلي في أربعة عشر موضعًا.

وأخذ عن اِبن الشجري في ستة وثلاثين موضعًا فيها آراؤه وحكاياته.

وأخذ عن اِبن مالك في نحو تسع وخمسين ومائة موضع، فهو أكثر من رجع إليه وأخذ عنه وحاوره.

وأخذ عن اِبن ابى الربيع في أربعة مواضع.

وأخذ عن أبى حيان في ثلاثة وثلاثين موضعًا من كتابة المغني، تعبيرًا عن آرائه ونقدًا لها.

وأخذ عن اِبن الحاجب في سبعة وثلاثين موضعًا.

وأخذ عن اِبن خروف شارح كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي في ثلاثة وعشرين موضعًا.

وأخذ عن اِبن الخباز نحوي من الموصل في أربعة عشر موضعًا ما بين رأي، ومناقشة، ونقد، ونقل من مكتبه.

وأخذ عن الشلوبين في خمسة عشر موضعًا نقلا لآرائه أو محكياته أو تعقيبات عليه.

اِبن الضائع شرح كتاب سيبويه وجمل الزجاجي في ستة مواضع ما بين آرائه واِختياراته.

<u>الجانب الثاني من المصادر</u>: الكتب التي اِعتمد عليها اِبن هشام ناقلا، أو ناقدًا، أو معقبًا، وأشار لها ونص عليها في المغني وقد توفرت على بحثها، نظرا لأنه ذكر كتبًا بأسمائها فلم يعد كافيا بعد هذا أن نقصر حديث المصادر عليها، وقد صنفتها على هذا النحو.

كتب نحوية.

كتب القراءات.

كتب التفسير وإعراب القرآن.

كتب الحديث.

كتب أخرى متنوعة[19].

<u>الأصول المتبعة في المغني.</u>

الأصول نوعان: عامة . جزئية

الأصول العامة:

السماع: "نظرًا لأهمية السماع بِاعتباره الأصل الأول من الأصول النحوية، نجد له عند اِبن هشام وضعه من حيث الإِستناد إليه، والإِستدلال به في تأسيس الأحكام النحوية، والتنبيه على ما هو مسموع بأنه مسموع، ليعطيه توثيقًا خاصًا، وحتى لو لم يكن مشهورًا أو أغفله بعض كبار الأئمة كسيبويه أو غيره، فهو مثلا عندما يعرض لحروف النداء يسوق أن "آ" بالمد حرف لنداء البعيد، وهو مسموع لم يذكره سيبويه، وذكره غيره[20].

القياس: "كثيرًا ما يستخدم اِبن هشام القياس في مناقشاته وفي عرضه للآراء، فيجعله معيارًا يصف به بعض مذاهب النحاة وآرائهم. ومن ذلك قوله: مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس[21].

الإجماع: يعتبر اِبن هشام الإِنفراد برأي يجافي ما أجمع عليه النحاة خرقًا لهذا الإِجماع وكثيرًا ما يستند إلى هذا الإِجماع في تبني رأي وإصدار حكم"[22].

<u>الشواهد</u>: الشواهد القرآنية: يضع اِبن هشام نصب عينيه دائمًا ما سبقت الإشارة إليه من أن كتابه هو كتاب للنحو والتفسير، جميعًا ولهذا نجد الشواهد القرآنية كثيرة عنده[23].

شواهد الحديث : اِبن هشام كان من القائلين بصحة الإِستشهاد بالحديث والمجندين لهذا الإِستشهاد، وقد ظهر هذا واضحًا جليًا في كثير ما نجده من شواهد الحديث، في كتبه النحوية بعامة، وفي كتابه المغني بخاصة فقد بلغ عدد شواهد الحديث في هذا الكتاب 63 حديثًا منها 12 حديثًا مستفاد بها في الكتاب أكثر من مرة بهذا يصل مجموع شواهد الحديث فيه إلى 75 شاهدًا.

الشواهد الشعرية: هذا النوع من الشواهد عند اِبن هشام [24] يلي الشواهد القرآنية عنده من حيث الإِهتمام بها، والإِعتماد عليها في التمثيل والتنظير والإِستدلال فقد بلغ عدد هذه الشواهد سبعة وثلاثين وألف بيت أو شطر غالبًا أو جزءا من شطري في بعض الأحيان، ولكن من هذه الشواهد ما هو مكرر في الكتاب مرة أو أكثر من مرة طبقًا للمقتضيات الدافعة إلى التمثيل به، أو الإِحتجاج والإِستدلال في ثنايا الكتاب، وبهذا يصل مجموع هذه الشواهد إلى 1217 سبعة عشر ومائتين وألف شاهد[25].

ب) الأصول الجزئية:

لقد سبقت الإشارة إلى أن أصول النحو نوعان أ- أصول عامة وتم عرضها، وأصول جزئية وهي التي تحتاج إلى وقفة.

الأصول الجزئية هي بمثابة قواعد لبعض الإِختلافات النحوية، بمعنى أن هناك قاعدة جديدة طرأت على النحو أو أوجدت لغة متداولة بدليل وجودها بالقرآن والحديث والشعر العربي

القديم: مثال على ذلك أن الفعل لا يعمل في الاِسم وضميره في وقت واحد أوجد "باب الاِشتغال" ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ** ﴾[الذاريات:47]﴿ **وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ** ﴾[يس:39].

فلا يصح أن نعرب السماء مفعولا به لأن هناك ضميرا بالفعل يجب أن نقدر فعل لهذا المفعول "بنينا السماء بنيناها".

ومثل هذه القواعد الجزئية تكثر عند اِبن هشام في الباب الثامن وهو آخر باب في الكتاب.

القسم الثالث

هذا القسم من المبحث، ينقسم إلى فصلين: الفصل الأول ويشمل نظرة إحصائية لمسائل مغنى اللبيب التي أطلق عليها لفظ مسائل صريحة، وقد تجد بعض القضايا لا يستحق أن يطلق عليها مسألة، ولا نعلم ما هي الحكمة من إطلاق عليها مسألة، على أن اِبن هشام قد اِستخدم ألفاظا غير مصطلح مسألة في مناقشة بعض القضايا ومثال ذلك:

معنى: "ولـ (إ ما) خمسة معانٍ" 72/1.

وجه: "إلاّ بالكسر والتشديد على أربعة أوجه" 83/1.

مذهب: "في ناصب إذا مذهبان" 112/1.

موضع: "وذلك يتعين في ثلاثة مواضع 170/1.

قول: "وفي معناها ثلاثة أقوال" 320/1.

باب: "والتامة تقع في ثلاثة أبواب" 327/1.

نوع: "وهي نوعان" 328/1.

تنبيه: "تنبيهات" 354/1.

حكم: "وتنفرد عدد سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكمًا" 409/2.

مثال: "ولهذا النوع أمثلة" 439/2.

قسم: "ولهذا اِنقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام" 478/2.

حالة: "اعلم أن لهما ثلاث حالات" 523/2.

أمر: "الأمور التي يكون الفعل معها إلا قاصرا وهي عشرون" 596/2.

جهة: "الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاِعتراض على المغرب من جهتها وهي عشره" الجهة الأولى 605/2.

قاعدة: "وهي إحدى عشرة قاعدة: القاعدة الأولى 605/2.

صورة: "فأما الأول فله صور كثيرة" 779/2.

وبعد فإن الفصل الأول عبارة عن إحصاء للمسائل، والفصل الثاني عرض لكيفية مناقشة اِبن هشام لهذه المسائل من خلال نظرة تطبيقية لبعضها. واِبن هشام لا يترك للمطلع والدارس البحث في أمهات الكتب إذا أراد أن يبحث مسألة ما لأنه يأتي بِجُلَّ الآراء ويعرضها ويصوبها ويرجح رأيًا على رأي بدليل، ويقر حكمًا ويلغي آخر ويبدي رأيه بحجة ودليل، لذلك تجد من يبحث في هذا الكتاب لا يرجع إلى مصادر ومراجع ليسطرها في آخر بحثه والكتاب غني عن أية مراجع سابقة.

الفصل الأول: نظرة إحصائية

الباب الأول: في تفسير المفردات وذكر أحكامها حرف الألف.

"إذن" فيها مسائل

مسألة رقم "1" 27/1. في نوعها، قال الجمهور: هي حرف وقيل اِسم، والأصل في "إذن أكرمك" إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة، وعوض التنوين عنها، وأضمرت أن، وعلى القول الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من "إذ" و"أن"، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة، لأن "أن" مضمرة بعدها.

مسألة رقم"2" 27/1. في معناها، قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوبين: في كل موضع، وقال أبو علي الفارسي: "في الأكثر، وقد تتمحض للجواب، بدليل أنه يقال لك أحبك، فتقول إذن أظنك صادقًا، إذ لا مجازاة هنا ضرورة" والأكثر أن تكون جوابا لأن أو لو مقدرتين أو ظاهرتين.

مسألة رقم "3" 28/1. في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أن نونها تبدل ألفًا، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب وقيل: يوقف بالنون، لأنها كنون لن، وإن روي عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقت عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون، للفرق بينها وبين إذا وتبعه اِبن خروف.

مسألة رقم " 4" 28/1. في عملها، وهو نصب المضارع، بشرط تقديرها، واِستقباله، واِتصالهما أو اِنفصالهما بالقسم أو بلا النافية، يقال: آتيك، فتقول "إذن أكرمك" ولو قلت "أنا إذن" قلت "أكرمك" بالرفع لفوات التصدير.

"أن" المفتوحة الهمزة الساكنة النون

مسألة رقم "5" إذا وُلي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو "أشرت إليه أن لا تفعل" جاز رفعه على تقدير لا نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما فإن مفسرة، ونصبه على تقدير لا نافية وأن مصدرية، فإن فقدت "لا" اِمتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب.

مسألة رقم " 6" 43/1.ولا معنى لأن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى: ((**وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا**

لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لا تَخَفْ وَلا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ))[العنكبوت:33] دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى:((**وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ**))[هود:69] تنبيها وتأكيدا على أن الإساءة كانت تعقب المجيء، فهي مؤكدة في قصة لوط للاِتصال واللزوم ولا كذلك في قصة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال الشلوبين، لما كانت أن للسبب في "جئت أن أعطي" أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه، وكذلك في قولهم "أما والله لو فعلت لفعلت" أكدت أن ما بعد لو وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين، اِنتهى.

أم **مسألة رقم** "**7**" **53/1**.أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين، لأنها سؤال عنه، فإذا قيل أزيد عندك أم عمرو "قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يقال "لا" ولا "نعم".

مسألة رقم "**8**" **53/1**.إذا عطفت بعد الهمزة بأو، فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن قالوا "سواء كان كذا أو كذا" وهو نظير قولهم "يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا" والصواب العطف في الأول بـ " أم "، وفي الثاني بـ "الواو" وفي الصحاح تقول: "سواء عليَّ قمت أو قعدت" اِنتهى.

مسألة رقم "**9**" **54/1**.سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلاَبُهَا

تقديره أم، كذا قالوا، وفيه بحث كما مر، وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ((**أَفَلا تُبْصِرُونَ**))[الزخرف:51]إن الوقف هذا، وإن التقدير أم تبصرون، ثم يبتدأ "أنا خير" ووجه المعادلة بينهما وبين الجملة قبلها أن الأصل: أم تبصرون، ثم أقيمت الاِسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب، لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عند بصراء وهذا معنى كلام سيبويه.

أل **مسألة رقم** "**10**".أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة "أل" عن الضمير المضاف إليه، وخرجوا على ذلك "فإن الجنة هي المأوى" و"مررت برجل حسن الوجه" و"ضرب زيد الظهر والبطن" إذا رفع الوجه والظهر والبطن. والمانعون يقدرون هي المأوى له، والوجه منه، والظهر والبطن منه في الأمثلة وقيد اِبن مالك الجواز بغير الصلة، وقال الزمخشري في ((**وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا**))[البقرة:31] إن الأصل أسماء المسميات، وقال أبو شامة في قوله: "بَدَأْتُ بِسْمِ اللهِ في النَّظْمِ أوْ لاَ"

إن الأصل في نظمي، فجوزوا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.

مسألة رقم "11" 66/1.من الغريب أن "أل" تأتي للاِستفهام، وذلك في حكاية قطرب: "أل فعلت؟" بمعنى هل فعلت، وهو من إبدال الخفيف ثقيلا كما في الآل عند سيبويه، ولكن ذلك سهل لأنه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف.

إذ: **مسألة رقم "12" 99/1**.تلزم "إذ" الإضافة إلى جملة، إما اِسمية نحو ((**وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ**))[الأنفال:26] أو فعلية فعلها ماض لفظًا ومعنى، نحو ((**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ**))[البقرة:30] ((**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**))[البقرة:124]((**وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ**))[آل عمران:121[أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظاً، نحو ((**وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ**))[البقرة:127] ((**وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا**))[الأنفال:30]((**وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ**))[الأحزاب:37[وقد اِجتمعت الثلاثة في قوله تعالى ((**إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا**))[التوبة:40] الأولى ظرف لنصره، والثانية بدل منها، والثالثة قيل بدل ثان وقيل ظرف لثاني اِثنين، وفيهما وفي إبدال الثانية نظر، لأن الزمن الثاني والثالث غير الأول فكيف يبدلان منه؟ ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب، وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل، ومعنى "ثاني اِثنين" واحد من اِثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب، والظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه.

إذا **مسألة رقم "13" 103/1**.قالت العرب "قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي" وقالوا أيضا "فإذا هو إياها" وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي فقال سيبويه "فإذا هو هي" ولا يجوز النصب، فقال الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصب.

وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهي "فإذا هو هي" هذا هو وجه الكلام مثل ((**فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ**))[الشعراء:33] ((**فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى**))[طه:20] وأما "فإذا هو إياها" إن ثبت فخارج عن القياس واِستعمال الفصحاء، كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به.

مسألة رقم "14" 112/1.في ناصب إذا مذهبان:

أحدهما: أنه شرطها وهو قول المحققين فتكون بمنزلة متى وحيثما وأيان.

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه وهو قول الأكثرين.

ثم مسألة رقم " 15" 137/1.أجرى الكوفيون "ثم" مجرى الفاء والواو، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واِستدل لهم بقراءة الحسن ((**وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّه**))[النساء:100] بنصب "يدرك" وأجراها اِبن مالك مجراها بعد الطلب، فأجاز في قوله صلى الله عليه "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه". ثلاثة أوجه: الرفع تقدير ثم هو يغتسل به جاءت الرواية، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي، والنصب قال: بإعطاء ثم حكم واو الجمع، فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا

النووي رحمه الله أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال لا يجوز النصب، لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما، دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول منهي عنه، سواء أراد الإغتسال فيه أو منه أم لا. "إنتهى" . وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب، لا في المعية أيضًا، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم، لا المنطوق وقد قام دليل آخر على عدم إرادته، ونظيره إجازة الزجاج والزمخشري في ((**وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**))[البقرة:42] مجزومًا كونه منصوبًا مع أن النصب معناه النهي عن الجمع.

حرف الفاء 183/1من أوجه الفاء أن يكون رابطة للجواب وذلك حيث لا يصلح، لأن يكون شرطًا وهو منحصر في ست مسائل:

مسألة رقم "100" 186/1.أن يكون الجواب جملة اسمية نحو ((**وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**))[الأنعام:17] ونحو ((**إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**))[المائدة:118].

مسألة رقم "101" 186/1.أن تكون فعلية كالاسمية، وهي التي فعلها جامد، نحو ((**إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا**))[الكهف:39]((**فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ**))[الكهف:40] ((**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**))[البقرة:271] ((**وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا**))[النساء:38] ((**وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ**))[آل عمران:28].

مسألة رقم "102" 186/1أن يكون فعلها إنشائيًا، نحو ((**قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ**))[آل عمران:31] ونحو ((**فَإِنْ شَهِدُوا فَلا تَشْهَدْ مَعَهُمْ**))[الأنعام:150] ونحو ((**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ**))[الملك: 30] فيه أمران: الاسمية والإنشائية ونحو "إن قام زيد فو الله لأقومن" ونحو "إن لم يبت فياخسره رجلا".

مسألة رقم "103" 186/1أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا ومعنى، إما حقيقة نحو ((**قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ**))[يوسف: 77] ونحو ((**قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ**))[يوسف:26]((**وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ**))[يوسف: 27] وقد هنا مقدرة، وإما مجازا نحو ((**وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**))[النمل:90] نزل هذا الفعل لتحقيق وقوعه منزلة ما وقع.

مسألة رقم "104" 187/1.أن تقترن بحرف استقبال نحو ((**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ**))[المائدة:54] ونحو ((**وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ**))[آل عمران:115].

مسألة رقم "105" 187/1.أن تقترب بحرف له الصدر كقوله:

فإنْ أهْلِكْ فَذِي لَهَبٍ لَظَأهُ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

لما عرفت من أن رب مقدرة، وأنها لها الصدر وإنما دخلت في نحو ((**وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ**ۗ))[المائدة:95] لتقدير الفعل خبر لمحذوف، فالجملة اِسمية وقد مر أن إذا الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو ((**وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**))[الروم:36] وأن الفاء قد تحذف للضرورة كقوله: مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر وزعم أن الرواية: مَنْ يَفْعَل الْخَيْرَ فَالرَّحْمنُ يَشْكُرُهُ

وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح، وأن منه قوله تعالى:((إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ))[البقرة: 180] وتقدم تأويله. وقال اِبن مالك: يجوز في النثر نادرًا، ومنه حديث اللقطة "فإن جاء صاحبها وإلا اِستمع بها".

مسألة رقم "16" 189/1.الفاء في نحو ((**بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ**))[الزمر:66] جواب لأما مقدرة عند بعضهم، وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسي وفيه بعد، وعاطفة عند غيره والأصل "تنبه فاعبد الله" ثم حذف "تنبه"، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كي لا تقع الفاء صدرًا، كما قال الجميع في "الفاء" في نحو "أما زيدًا فاضرب" إذ الأصل مهما يكن من شيء فاضرب زيدًا.

مسألة رقم " 17" 189/1.الفاء في نحو "خرجت فإذا الأسد" زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة، وعاطفة عند مبرمان وأبى الفتح، وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبى إسحاق، ويجب عندي أن يحمل على ذلك ((إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ))[الكوثر: 1و2] ونحو "أئتني فإني أكرمك، إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر. ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها.

مسألة رقم " 18" 189/1.قال تعالى ((**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ**))[الحجرات:12] قدر أنهم قالوا بعد الإستفهام، لا، فقيل لهم، لهذا كرهتموه، يعني والغيبة مثله فأكرهوها ثم حذف المبتدأ وهو هذا، وقال الفارسي: التقدير فكما كرهتموه فأكرهوا الغيبة، وضعفه اِبن الشجري بأن فيه حذف الموصول وهو ما المصدرية – دون صلتها وذلك ردئ وجملة "واِتقوا الله" عطف على" و"لا يغتب بعضكم بعضاً" على التقدير الأول وعلى "فاكرهوا الغيبة" على التقدير الفارسي، وبعد فعندي أن اِبن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي، فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واِتقوا الله، "فاِتقوا" عطف على فاكرهوا"، وإن لم يذكر كما في ((**اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ**))[البقرة:60] والمعنى فكما كرهتموه فكرهوا الغيبة وإن لم تكن كما مذكورة، كما أن "ما تأتينا فتحدثنا" معناه فكيف تحدثنا وإن لم تكن مذكورة أ.هـ وهذا يقتضي أن كما ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب.

<u>حرف القاف</u>

"**قد" 193/1.**

مسألة رقم "19" 198/1. قيل: يجوز النصب على الإشتغال في نحو "خرجت فإذا زيد يضربه عمرو" مطلقاً، وقيل يمتنع مطلقاً، وهو الظاهر لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الجمل الإسمية، وقال أبو الحسن وتبعه إبن عصفور: يجوز في نحو "فإذا زيد "قد" ضربه عمرو" ويمتنع بدون "قد"، ووجهه عندي أن إلتزام الإسمية مع إذا هذه إنما للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا إقترنت بـ"قد" حصل الفرق بذلك، إذ لا تقترن الشرطية بها.

حرف الكاف

"كأن" 199/1.

مسألة رقم "20" 217/1.زعم قوم أن "كأن" قد تنصب الجزأين، وأنشدوا:

كأنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّقا قَادِمَةً أوْ قَلماً مُحَرَّفَا

فقيل الخبر محذوف، أي يحكيان، وقيل إنما الرواية "تخال أذنيه" وقيل الرواية "قادمتا أو قلما محرفا" بألفات غير منونة، على أن الأسماء مثناة، وحذفت النون للضرورة، وقيل أخطأ قائله، وهو الأصمعي وهذا وهم، فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد.

مسألة رقم "21" 232/1. زعم قوم أن "كيف" تأتي عاطفة، فمن زعم ذلك عيسى بن موهب، ذكره في كتاب العلل، وأنشد عليه:

إذَ قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لاَنَتْ قَنَاتُهُ وَهَانَ عَلَى الأدْنَى فَكَيْفَ الأبَاعِدِ

وهذا خطأ، لإقترانها بالفاء، وإنما هي (هنا) إسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن الأباعد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي فكيف حال الأباعد فحذف المبتدأ على حد قراءة إبن جمار ((وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ))[الأنفال: 67] أو بتقدير فكيف الهوان على الأباعد، فحذف المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم.

حرف اللام 232/1.

مسألة رقم "22" 257/1.للام الإبتداء الصدرية، ولهذا علقت العامل في "علمت لزيد منطلق"، ومنعت من النصب على الإشتغال في نحو "زيد لأنا أكرمه" ومن يتقدم عليها الخبر في نحو "لزيد قائم" والمبتدأ في نحو "لقائم زيد"

مسألة رقم "23" 296/1.أن "لو" خاصة بالفعل وقد يليها إسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده أو إسم منصوب كذلك، أو خبر لكان محذوفة، أو إسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر، فالأول كقولهم "لو ذات سوار لطمتني" والثانية نحو "لو زيدًا رأيته أكرمته" والثالث نحو "التمس ولو خاتماً من حديد" والرابع نحو قوله:

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كالغصَّان بالماءِ إعتصار.

مسألة رقم "24" 298/1.تقع "أن" بعدها كثيرًا نحو ((**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**))[البقرة:103] ((**وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيم** ٌ))[الحجرات:5] ((**وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ**

دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا))[النساء:66] وقوله:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدنَى مَعِيشَةٍ [كَفَانِي ولم أطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ]

وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيبويه: بالإبتداء ولا تحتاج إلى خبر الإشتمال صلتها على المسند إليه، وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها، أي ولو ثبت أنهم آمنوا، ورجح بأن فيه إبقاء لو على الإختصاص بالفعل.

مسألة رقم "25" 299/1.لغلبة دخول "لو" على الماضي لم تجزم، ولو أريد بها معنى إن الشرطية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر منهم إبن الشجري كقوله:

لَوْ يَشَأ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

مسألة رقم "26" 300/1جواب "لو" إما مضارع منفي بلم نحو "لو لم يخف الله لم يعصه" أو ماض مثبت، أو منفي بما، والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو ((**لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ**))[الواقعة:65] ومن تجرده منها ((**لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلا تَشْكُرُونَ**))[الواقعة:70] والغالب على المنفي تجرده منها نحو ((**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ**))[الأنعام:112] ومن إقترانه بها قوله:

وَلَوْ نُعْطَى الخَِيارَ لمَا اِفْتَرَقْنا وَلكِنْ لا خِيارَ مَعَ اللَّيالِي

حرف الميم 326/1 "من" 349/1.

مسألة رقم "27" 357/1.((**كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ**))[الحج:22] "من" الأولى للإبتداء والثانية للتعليل وتعلقها بأرادوا أو بيخرجوا، أو للإبتداء "فالغم" بدل إشتمال وأعيد الخافض وحذف الضمير، أي "من غم فيها".

مسألة رقم " 28" 1 / 357((**مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا**))[البقرة:61] "من" الأولى للإبتداء، والثانية إما كذلك فالمجرور بدل بعض وأعيد الجار، وإما لبيان الجنس فالظرف حال و"المنبت" محذوف، أي "مما تنبته كائناً من هذا الجنس".

مسألة رقم "29" 1 /357((**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ**))[البقرة:140] "من" الأولى مثلها في "زيدا أفضل من عمرو" و"من" الثانية للإبتداء على أنها متعلقة بإستقرار مقدر، أو بالإستقرار الذي تعلقت به عند، أي شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى "عن"، على أنها متعلقة "بكتم" على جعل كتمانه عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانه عن الله، وسيأتي أن "كتم" لا يتعدى بمن.

مسألة رقم "30" 1 /357.((**إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ**))[الأعراف:81] من للإبتداء، والظرف صفة لشهوة، أي شهوة مبتدأة من دونهم، قيل أو للمقابلة كـ "خذ هذا من دون

هذا" أي اجعله عوضًا منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدم، ويرده أنه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا.

مسألة رقم "31" 358/1((مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ))[البقرة:105] فيها "من" ثلاث مرات، الأولى للتبيين لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون والثالثة زائدة والثانية لِابتداء الغاية.

مسألة رقم "32" 1 /358.((لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ))[الواقعة:52] **((وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ))**[النمل: 83] الأولى منهما للِابتداء والثانية للتبيين.

مسألة رقم "33" 1 /358((فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ))[القصص:30] "من" فيهما للِابتداء، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بدل اِشتمال لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطئ.

الباب الثاني: في تفسيره الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها

الجمل التي لا محل لها من الإعراب 440/2

مسألة رقم "34" 445/2هل يجوز "زيدًا إن أتاني أكرمه" بنصب زيدًا؟ فسيبويه يجيز كما يجيز "زيد أكرمه إن أتاني" والقيام أن المبرد يمنعه، لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط، فلا يفسر عاملا فيه.

مسألة رقم "35" 445/2أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف، هل يجزم أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجزم الجزم، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها.

مسألة رقم "36" 455/2كثيرًا ما تشتبه المعترضة بالحالية، ويميزها منها أمور:

أحدها: أنها تكون غير خبرية كالأمرية في ((**وَلا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ**))[آل عمران:73] وكالدعائية في قوله:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانْ

وكالقَسَمِيَّة في قوله: **إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً**

وكالتنزيهية في قوله تعالى:((**وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ**))[النحل:57] كذا مثل بعضهم.

وكالِاستفهامية في قوله تعالى: ((**فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ))**[آل عمران:135] كذا مثل اِبن مالك.

الثاني: أنه يجوز تصديرها بدليل اِستقبال كالتنفيس في قوله: وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ أَخَالُ أَدْرِي

الثالث: أنه يجوز اِقترانها بالفاء كقوله:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

الرابع: أنه يجوز اِقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي:

يَا حَادِيَيْ عِيرِهَا وَأَحْسَبُنِي أُوجَدُ مَيْتًا قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا

قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ؛ فَلاَ أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أَزَوَّدُهَا

قوله "أفقدها" على إضمار أن "أقل" يروي بالرفع والنصب.

مسألة رقم "37" 463/2قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو "زيد ضربته" لا محل لها، وفي نحو ((**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**))[القمر:49] ونحو "زيد الخبز يأكله" بنصب الخبز في محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله.

مسألة رقم "38" 466/2قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبرًا، فقيل في تعليله لأن نحو "لأفعلن" لا محل له، فإذا بني على مبتدأ فقيل "زيد ليفعلن" صار له موضع، وليس بشيء، لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبرًا، إذا لا تنفك إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك "قال زيد أقسم لأفعلن" وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرًا، لأن الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء، لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإنما كون الجملة – أعني جملة القسم – إنشائية، والجملة الواقعة خبرًا لابد من اِحتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم اِبن الأنباري أن يقال: "زيد أضربه، وزيد هل جاءك" وبعد فعندي أن كلا من التعليلين ملغى.

مسألة رقم "39" 470/2زعم الأخفش في قوله:

إِذَا قَالَ قَدْنِي، قَالَ: بِاللهِ حَلْفَةً لَتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

أن "لتغني" جواب القسم، وكذا قال في ((**وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ**))[الأنعام:113] لأني قبله ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا))[الأنعام: 112] وليس فيه ما يكون "ولتصغي" معطوفاً عليه، والصواب خلاف قوله، لأن الجواب لا يكون إلاّ جملة، ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد، وأما ما استدل به فمتعلق اللام فيه محذوف أي لتشربن لتغني عني وفعلنا ذلك لتصغى.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها

يجب الحكم بِابتدائية المقدمة من الاِسمين:

مسألة رقم "40" 521/2 أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما نحو "الله ربنا" أو اِختلفت نحو "زيد الفاضل، والفاضل زيد" هذا هو المشهور، وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل المشتق خبر وإن تقدم نحو "القائم زيد".

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم؟ فتقول "زيد قائم" فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ.

مسألة رقم "41" 521/2. أن يكونا نكرتين صالحتين للاِبتداء بهما نحو "أفضل منك أفضل مني".

مسألة رقم "42" 522/2. أن يكون مختلفتين تعريفاً وتنكيراً والأول هو المعرفة "كزيد قائم" وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الاِبتداء به فهو خبر اِتفاقاً نحو "خز ثوبك" و"ذهب خاتمك" وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو "كم مالك" و"خير منك زيد" و"حسبنا الله" ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما نحو "الفاضل أنت" ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالا للدليلين.

أقسام الحال 535/2

مسألة رقم "43" 536/2. الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو "هذا مالك ذهباً" و"هذه جبتك خزا" بخلاف نحو "بعته يداً بيد" فإنه بمعنى متقايضين وهو وصف منتقل، وإنما لم يؤول في الأول، لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق وليس كذلك.

مسألة رقم "44" 536/2. المؤكدة نحو ((**وَلَّى مُدْبِرًا**))[النمل:10] ((**قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**))[البقرة:91] لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً والصواب أنه يكون مصدقاً ومكذباً، وغيرهما نعم إذا قيل "هو الحق صادقاً" فهي مؤكدة.

مسألة رقم "45" 536/2. التي دل عاملها على تجدد صاحبها، نحو ((**يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا**))[النساء:28] ونحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها الحال أطول ويديها: بدل بعض قال اِبن مالك بدر الدين ومنه ((**وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا**))[الأنعام:114] وهذا سهو منه، لأن الكتاب قديم.

أقسام العطف 545/2

مسألة رقم "46" 546/2. "إن زيداً وعمرو قائمان" وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الاِبتداء والاِبتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول إن.

مسألة رقم "47" 546/2. "إن زيداً قائم وعمرو" إذا معطوفاً على المحل لا مبتدأ، وأجاز هذه بعض البصريين، لأنهم لم يشترطوا المحرز، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عاملين إن والاِبتداء على معمول واحد وهو الخبر، وأجازهما الكوفيون، لأنهم لا يشترطون المحرز، ولأن إن لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها.

مسألة رقم "48" 547/2. "هذا ضرب زيد وعمراً" بالنصب.

مسألة رقم "49" 547/2."أعجبني ضرب زيد وعمرو" بالرفع أو "وعمراً" بالنصب.

شرح حال الضمير المسمى فصلا وعماداً والكلام فيه أربع مسائل:

مسألة رقم "50" 568/2. في شروطه، وهي ستة، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل، نحو ((**وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**))[النور:51] ((**وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ**))[الصافات:165].

والثاني كونه معرفة كما مثلنا وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكره نحو "ما ظننت أحد هو القائم".

مسألة رقم "51" 570/2. في فائدته، وهي ثلاثة أمور:

أحدهما لفظي، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمي فصلا، لأنه فصل بين الخبر والتابع وعماداً، لأنه يعتمد عليه معنى الكلام وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة.

والثاني معنوي وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل" وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي يقوي ويؤكد.

والثالث معنوي أيضاً وهو الإختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه.

مسألة رقم " 52" 571/2.في محله: زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم إنه حرف فلا إشكال، وقال الخليل اِسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، وأل الموصولة، وقال الكوفيون له محل، ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده، وقال الفراء بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي إن بالعكس.

مسألة رقم " 53" 571/2. فيما يحتمل من الأوجه، يحتمل في نحو ((**كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ**))[المائدة:117] ونحو ((**إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ**))[الشعراء: 41] الفصلية والتوكيد دون الإبتداء لِانتصاب ما بعده وفي نحو ((**وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ**))[الصافات: 165] ونحو "زيد هو العالم، وإن عمراً هو الفاضل "الفصلية والإبتداء، دون التوكيد لدخول اللام في الأولى ولكون ما قبله ظاهراً في الثانية والثالثة.

روابط الجملة بما هي خبر عنه (تنبيه) قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل:

مسألة رقم "54" 574/2. أن يكون معطوفاً بغير الواو نحو "زيد قام عمرو فهو" أو "ثم هو".

مسألة رقم "55" 574/2.أن يعاد العامل نحو "زيد قام عمرو وقام هو".

مسألة رقم " 56" 574/2. أن يكون بدلا نحو "حسن الجارية أعجبتني هو" فهو بدل اِشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى.

الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل الإِعتراض على المعرب من جهتها

باب المبتدأ:

مسألة رقم "57" 637/2.يجوز في الضمير المنفصل من نحو ((**إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**)) [البقرة:127] ثلاثة أوجه الفصل وهو أرجحها، والإبتداء وهو أضعفها ويختص بلغة تميم، والتوكيد.

مسألة رقم "58" 638/2.يجوز في الإسم المفتتح به من نحو قوله "هذا أكرمته" الإبتداء والمفعولية، ومثله "كم رجل لقيته" و"من أكرمته" لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخراً، ومثلهما "رب رجل صالح لقيته".

مسألة رقم "59" 638/2. يجوز في المرفوع من نحو "أفي الله شك" و"ما في الدار زيد" الإبتدائية والفاعلية وهي أرجح لأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

مسألة رقم "60" 639/2.يجوز في نحو "أخوه" من قولك "زيد ضرب في الدار أخوه" أن يكون فاعلا بالظرف لإعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب، وأن يكون نائباً عن فاعل ضرب على تقديره خالياً من الضمير، وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة والحال، والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذاً رديئاً، لخلو الجملة الإسمية الحالية من الواو.

مسألة رقم "61" 639/2. "زيد نعم الرجل" يتعين في زيد الإبتداء، و"نعم الرجل زيد" قيل كذلك، وعليهما فالرابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في الألف واللام للجنس هي أم للعهد، قيل يجوز أيضاً أن يكون خبراً لمحذوف وجوباً، أي الممدوح زيد، وقال إبن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوباً، أي زيد الممدوح ورد بأنه لم يسد شيء مسده.

مسألة رقم "62" 640/2. "حبذا زيد" يحتمل زيد – على القول بأن حب فعل وذا فاعل – أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بحبذا، والرابط الإشارة، وأن يكون خبراً لمحذوف، ويجوز على قول إبن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حذف خبره، ولم يقل به هنا، لأنه يرى أن حبذا إسم، وقيل بدل من ذا، ويرده أنه لا يحل محل الأول وأنه لا يجوز الإستغناء عنه، وقيل عطف بيان ويرده قوله:

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ [تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانا]

ولا تبين المعرفة بالنكرة بإتفاق، وإذا قيل حبذا إسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبر، أو بالعكس عند من يجيز في قولك "زيد الفاضل" وجهين وإذا قيل بأن حبذا كله فعل فزيد فاعل، وهذا أضعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص كقوله:

أَلاَ حَبَّذَا – لَوْلا الحيَاَءُ – وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الهَوَى مَا لَيْسَ بِالمُتَقَارِبِ

والفاعل لا يحذف.

مسألة رقم "63" 640/2. يجوز في نحو ((**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**))[يوسف:18] إبتدائية كل منهما وخبر الآخر، أي شيء صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره.

باب كان وما جرى مجراها:

مسألة رقم "64" 641/2. يجوز في كان من نحو ((**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ**))[ق:37] ونحو "زيد كان له مال" نقصان كان، وتمامها، وزيادتها وهو أضعفها، وقال إبن

عصفور: باب زيادتها الشعر، والظرف متعلق بها على التمام، وبِاستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب عن النقصان، إلا أن قدرت الناقصة شأنية فالإستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ.

مسألة رقم "65" 641/2. ((**فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ**))[النمل:51] يحتمل في كان الأوجه الثلاثة إلا أن الناقصة لا تكون شأنية، لأجل الإستفهام، ولتقدم الخبر، وكيف: حال على التمام، وخبر لكان على النقصان، وللمبتدأ على الزيادة.

مسألة رقم "66" 641/2. ((**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا**))[الشورى:51] تحتمل كان الأوجه الثلاثة، فعلى الناقصة الخبر إما لبشر، ووحياً اِستثناء مفرغ من الأحوال، فمعناه موحياً أو موحي، أو من وراء حجاب، بتقدير، أو موصلا ذلك من وراء الحجاب، وأو يرسل بتقدير أو إرسالا، أي أو ذا إرسال، وإما وحياً والتفريغ في الأخبار، أي ما كان تكليمهم إلا إيحاء أو إيصالا من وراء حجاب أو إرسالا، وجعل ذلك تكليماً على حذف مضاف، ولبشر على هذا تبيين، وعلى التمام الزيادة فالتفريغ في الأحوال المقدرة في الضمير المستتد في البشر.

مسألة رقم "67" 741/2."أين كان زيد قائماً" يحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان فالخبر إما قائماً وأين ظرف له، أو أين فيتعلق بمحذوف وقائماً حال، وعلى الزيادة والتمام فقائماً حال، وأين ظرف له، ويجوز كونه ظرفاً لكان إن قدرت تامة.

مسألة رقم " 68" 642/2. يجوز في نحو "زيد عسى أن يقوم" نقصان عسى فاِسمها مستتر، وتمامها فـ"أن" والفعل مرفوع المحل بها.

مسألة رقم " 69" 642/2. يجوز الوجهان في "عسى أن يقوم زيد" فعلى النقصان زيد اِسمها وفي يقوم ضميره، وعلى المام الإضمار، وكل شيء في محله، ويتعين التمام في نحو "عسى أن يقوم زيد في الدار" و((**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا**))[الإسراء:79] لئلا يلزم فصل صلة أن من معمولها بالأجنبي وهو اِسم عسى.

مسألة رقم " 70" 642/2. ((**وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ**))[النمل:93] تحتمل ما الحجازية والتميمية، وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظناً أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضى نفيه، لِامتناع الباء في "كان زيد قائماً" وجوازها في:

[وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ] لَمْ أَكُنْ

بِأعْجَلِهِمْ؛ [إِذَا أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ]

وفي "ما إن زيد بقائم".

مسألة رقم "71" 642/2. "لا رجل ولا اِمرأة في الدار" إن رفعت الاِسمين منهما مبتدآن على الأرجح، أو اِسمان لـ "لا" الحجازية فإن قلت "لا زيد ولا عمرو في الدار" تعين الأول لا إنما تعمل في النكرات، فإن قلت "لا رجل في الدار" تعين الثاني، لأن "لا" إذا لم تتكرر يجب أن تعمل، ونحو ((**فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ**))[البقرة:197].

باب الاِستثناء 645/2.

مسألة رقم " 72" 646/2.يجوز في نحو "قام القوم حاشاك، وحاشاه" كون الضمير منصوباً، وكونه مجروراً، فإن قلت "حاشاي" تعين الجر، أو "حاشاني" تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا.

مسألة رقم "73" 646/2.يجوز في نحو "ما أحد يقول ذلك إلا زيد" كون زيد بدلا من أحد وهو المختار، وكونه بدلا من ضميره، وأن ينصب على الاِستثناء فاِرتفاعه من وجهين واِنتصابه من وجه، فإن قلت "ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد" فبالعكس، ومن مجيئه مرفوعاً قوله:

فِي لَيْلَةٍ لاَ نَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِي عَلَيْنَا إِلاَّ كَوَاكِبُهَا

و"على" هنا بمعنى عن، أو ضمن يحكي معنى ينم أو يشنع.

باب إعراب الفعل

مسألة رقم "74" 648/2. "ما تأتينا فتحدثنا" لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكاً في النفي أو الاِستئناف فتكون مثبتاً، أي فأنت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك، ونصبه بإضمار أن، وله معنيان: نفي السبب فينتفي المسبب، ونفي الثاني فقط، فإن جئت بلن مكان ما، فللنصب وجهان: إضمار أن والعطف وللرفع وجه وهو القطع، وإن جئت بلم فللنصب وجه وهو إضمار أن، وللرفع وجه وهو الاِستئناف ولك الجزم بالعطف، فإن قلت "ما أنت آت فتحدثنا" فلا جزم ولا رفع بالعطف، لعدم تقدم الفعل، وإنما هو على القطع.

مسألة رقم "75" 648/2."هل تأتيني فأكرمك" الرفع على وجهين، والنصب على الإضمار، و"هل زيد أخوك فتكرمه" لا يرفع على العطف، بل على الاِستئناف و"هل لك التفات إليه فتكرمه" الرفع على الاِستئناف، والنصب إما على الجواب أو على العطف على التفات، وإضمار أن واجب على الأول وجائز على الثاني، وكالمثال سواء ((**فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**)) [الشعراء:102] إن سلم كون "لو" للتمني.

مسألة رقم "76" 648/2. "ليتني أجد مالا فأنفق منه" الرفع على وجهين، والنصب على إضمار أن، "وليت لي مالا فأنفق منه" يمتنع الرفع على العطف.

مسألة رقم "77" 648/2. "ليقم زيد فنكرمه" الرفع على القطع والجزم بالعطف، والنصب على الإضمار.

مسألة رقم "78" 648/2. نحو ((**أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا**))[يوسف:109] يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الإضمار، مثل ((أ **فَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوب** ٌ)) [الحج:46] ((**وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ**))[محمد:36] يحتمل "تتقوا" الجزم بالعطف، وهو الراجح، والنصب بإضمار أن على حدّ قوله:

ومن يقترب منا ويخضع تؤوه (ولا يخش ظلما ما قام ولا هضما)

باب الموصول:

مسألة رقم "79" 649/2. يجوز في نحو "ماذا صنعت، وماذا صنعته" ما مضى شرحه وقوله تعالى: ((**وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ** ۝))[القصص:65] ماذا: مفعول مطلق، لا مفعول به، لأن أجاب لا يتعدى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء، وإسقاط الجار ليس بقياس، ولا يكون "ماذا" مبتدأ وخبرا، لأن التقدير حينئذ: ما الذي أجبتم به، ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذف، والأكثر في نحو "من ذا لقيت" كون ذا للإشارة خبرا، ولقيت جملة حالية، ويقل كون ذا موصولة، ولقيت صلة، وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير ((**مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ**))[البقرة:255] إذا يدخل موصول على موصول إلا شاذا كقراءة "زيد بن علي" والذين من قبلكم بفتح الميم واللام.

مسألة رقم "80" 649/2. ((**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ**))[الحجر:94] ما مصدرية، أي بالأمر، أو موصول اِسمي أي بالذي تؤمره، على حد قولهم "أمرتك الخير" وأما من قول "أمرتك بكذا" وهو الأكثر فيشكل، لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول محفوظا بمثله معنى ومتعلقا نحو "ويشرب مما تشربون" أي من.

مسألة رقم "81" 650/2 يجوز في نحو "تمام على الذي أحسن" كون الذي موصولا اِسميا فيحتاج إلى تقدير عائد، أي زيادة على العلم الذي أحسنه، وكونه موصولاً حرفياً، فلا يحتاج لعائد، أي تمام على إحسانه، وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة، ويكون أحسن حينئذ اِسم تفضيل، لا فعلا ماضياً، وفتحته إعراب لا بناء وهي علامة الجر، وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق (على) الثاني.

مسألة رقم "82" 650/2 نحو "أعجبني ما صنعت" يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة، وعليهما فالعائد محذوف، وكونها مصدرية فلا عائد، ونحو ((**حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ**))[آل عمران: 92] يحتمل الموصولة والموصوفة، دون المصدرية، لأن المعاني لا ينفق منها، وكذا ((**وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ**)) [السجدة: 16] فإن ذهبت إلى تأويل "ما تحبون" و"وما رزقناهم" بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج إلى ذلك، وقال أبو حيان: لم يثبت مجيء ما نكره موصوفة ولا دليل في "مررت بما معجب لك" لِاحتمال الزيادة، ولو ثبت نحو "سرني ما معجب لك" لثبت ذلك. انتهى. ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلا ومعناها السببية نحو ((**فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ**))[المائدة:13] ((**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ**))[آل عمران:159].

مسألة رقم "83" 650/2 إذا قلت "أعجبني من جاءك" اِحتمل كون من موصولة أو موصوف، وقد جوزوا في ((وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ))[البقرة: 8] وضعف أبو البقاء الموصولة، لأنها تتناول قوماً بأعينهم، والمعنى على الإبهام، وأجيب بأنها نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه.

باب التوابع

مسألة رقم "84" 651/2 نحو ((**قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ**))[الشعراء: 47،48] يحتمل بدل الكل من الكل، وعطف البيان، ومثله ((**نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ**

وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ))[البقرة:133] ((**فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ**))[النمل:51] فيمن فتح الهمزة، ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضاً، أي هي أنا دمرناهم.

مسألة رقم " **85**" **651/2** نحو ((**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى**))[الأعلى:1] يجوز فيه كون "الأعلى" صفة للاِسم أو صفة للرب، وأما نحو "جاءني غلام زيد الظريف" فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل، لأن المضاف إليه إنما به لغرض التخصيص، ولم يؤت به لذاته وعكسه: وَكُلُّ فَتًى يَتَّقِي فَائِزٌ

فالصفة للمضاف إليه، لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم، لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الفَرْقَدَانِ

مسألة رقم "**86**" **651/2** نحو ((**ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**))[البقرة:2] و"مررت بالرجل الذي فعل" يجوز في الموصول أن يكون تابعاً أو بإضمار أعني أو مدح أو هو، وعلى التبعية فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذر، نحو ((**وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ**))[الهمزة:1و2] لأن النكرة لا توصف بالمعرفة.

باب حروف الجر

مسألة رقم "**87**" **652/2** نحو "زيد كعمرو" تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق بِاستقرار، وقيل لا تتعلق، والاِسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالإضافة ولا تقدير بالاِتفاق، ونحو "جاء الذي كزيد" يتعين الحرفية، لأن الوصل بالمتضايفين ممتنع.

مسألة رقم "**88**" **652/2** "زيد على السطح" يحتمل الوجهين، وعليهما فهي متعلقة بِاستقرار محذوف.

مسألة رقم " **89**" **652/2** قيل في نحو ((**وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى**))[الضحى:1و2] إن الواو تحتمل العاطفة والقسمية، والصواب الأول، وإلاّ لا تحتاج كل إلى الجواب، ومما يوضحه مجيء الفاء في أوائل سورتي المرسلات والنازعات.

باب في مسائل مفردة

مسألة رقم " **90**" **652/2** نحو ((**يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ**))[النور:36] فيمن فتح الباء كون النائب عن الفاعل الظرف الأول – وهو الأولى – أو الثاني أو الثالث، ونحو "ثم نفخ فيه أخرى" النائب الظرف أو الوصف وفي هذا ضعف، لضعف قولهم "سير عليه طويل".

مسألة رقم " **91**" **652/2** "تجلى الشمس" يحتمل كون تجلى ماضياً تركت التاء من آخره لمجازية التأنيث، وكونه مضارعاً أصله تتجلى ثم حذفت إحدى التاءين على حد قوله تعالى: ((**فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى**))[الليل:14] ولا يجوز في هذا كونه ماضياً، وإلا لقيل تلظت، لأن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متصلا، وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الأول تعلم فساد قول من اِستدل على جواز نحو "قام هند" في الشعر بقوله:

تَمَنَّى اِبْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا [وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ]

لجواز أن يكون أصله تتمنى.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا، أو ثانياً فكونه ثانياً أولى وفيه مسائل.

مسألة رقم "91" 712/2 نون الواقية في نحو ((**أَتُحَاجُّونِي**))[الأنعام:80] و((**تَأْمُرُونِي**)) [الزمر:64] فيمن قرأ بـ"نون" واحدة وهو قول أبى العباس وأبى سعيد وأبى علي وأبى الفتح وأكثر المتأخرين وقال سيبويه وأختاره بأن مالك، إن المحذوف الأولى.

مسألة رقم "92" 712./2 نون الوقاية مع نون الإناث في نحو قوله:

[تَرَاهُ كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً] يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي

هذا هو الصحيح، وفي البسيط أنه مجمع عليه، لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف، ولكن في التسهيل أن المحذوف الأولى، وأنه مذهب سيبويه.

مسألة رقم "93" 712/2 تاء الماضي مع تاء مع تاء المضارع في نحو ((**نَارًا تَلَظَّى**)) [الليل:14] وقال أبو البقاء في قوله تعالى ((**فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ**))[آل عمران:63] يضعف كون "تولوا" فعلا مضارعا، لأن أحرف المضارعة لا تحذف وهذا فاسد أ.هـ لأن المحذوف الثانية وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفي، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها "نَارًا تَلَظَّى" ((**وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ**))[آل عمران:143].

مسألة رقم "94" 712/2 نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول، والباقي عين الكلمة خلافاً للأخفش.

مسألة رقم "95" 712/2 نحو إقامة واِستقامة المحذوف منهما ألف الأفعال والاِستفعال والباقي عين الكلمة خلافاً للأخفش أيضاً.

مسألة رقم "96" 712/2 نحو

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ [تَطَاوَل اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِل]

بفتحهما و:

[يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ] بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

وهذا هو الصحيح خلافا للمبرد.

مسألة رقم "97" 713/2. نحو "زيد وعمرو قائم" ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفصل، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، مع أن مذهبه في نحو: يا زيد زيد اليعملات أن الحذف من الثاني، قال اِبن الحاجب إنما اِعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب، وأما هنا فلو كان قائم خبراً عن الأول لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره، إذا كان الخبر يحذف بلا عوض نحو "زيد قائم وعمرو"

من غير قبح في ذلك، أ.هـ وقيل أيضا: كل من المبتدأين عامل في الخبر، فالأولى إعمال الثاني لقربه، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة.

الباب السادس

في التحذير من أمور اِشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

يغلب المؤنث على المذكر في مسألتين:

مسألة رقم "98" 760/2. ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث، وصبعان للمذكر، إذ لم يقولوا ضبعانان.

مسألة رقم "99" 760/2. التاريخ "فإنهم أرخوا بالليالي دون الأيام" ذكر الجرجاني وجماعة وهو سهو فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما على الآخر، وإنما أرخت العرب بالليالي لسبقها، إذ كانت أشهرهم القمرية، والقمر إنما يطلع ليلا، وإنما المسألة الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث، وكلاهما مما لا يعقل، وفصلا من العدد بكلمة، بين قال فطافت ثلاثاً بين يوم وليلة.

الفصل الثاني: نظرة تطبيقية

مسألة رقم "24" 298/1ذكر اِبن هشام هذه المسألة في كتابه مغني اللبيب، حيث قال عن "لو" : تقع "أن" بعدها كثيرا نحو قوله تعالى "وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا " "وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا"" وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ" "وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِه" وقول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدنى مَعِيشَةٍ [كَفَانِي ولم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ]

وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيبويه: بالاِبتداء ولا تحتاج إلى خبر، لاِشتمال صلتها على السند والمسند إليه وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها، أي (ولو ثبت أنهم آمنوا) ورجح بأن فيه إبقاء لو على الاِختصاص بالفعل".

ولو رجعنا إلى الآيات الكريمات فماذا نقدر في الآية هل نقول "ولو ثبت أنهم آمنوا" "ولو ثبت أنهم صبروا" و"لو ثبت أنا كتبنا عليهم" و"لو ثبت أنهم فعلوا ما يوعظون به".

يخيل إلي بأنه لا يوجد هناك معنى واضح لتقدير الفعل "ثبت" وما بعده مؤول بمصدر فاعل. فإن الله عز وجل يثبت لمن؟ لنفسه أم لخلقه؟ وكذلك "ولو ثبت أنا كتبنا عليهم" من أين يأتي الثبات؟ بمعنى من أي جهة أليست جهة الله واحدة؟

مسألة رقم " 12" 99/1.تلزم إذ الإضافة إلى جملة، إما اِسمية نحو ((**وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا**))[الأعراف:86] أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى نحو ((**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ**))[البقرة:30] ((**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**))[البقرة:124]((**وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ**))[آل عمران: 121] أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظاً نحو ((**وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ**))[البقرة:127] ((**وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا**))[الأنفال:30] "((**وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ**

زَوْجَكَ))[الأحزاب:37] وقد اِجتمعت الثلاثة في قوله تعالى ((**إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا**))[التوبة:40] الأولى ظرف لنصره، والثانية بدل منها، والثالثة قيل بدل ثان، وقيل ظرف لثاني اِثنين وفيها وفي إبدال الثانية نظر، لأن الزمن الثاني والثالث غير الأول فكيف يبدلان منه؟ ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب، وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل ومعنى "ثاني اِثنين" واحد من اِثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب، والظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه.

وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله:

هَلْ ترجِعنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالعَيْشُ مُنْقلب إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا؟

والتقدير إذ ذاك كذلك، وقال الأخطل:

كَانَتْ مَنَازِلَ أَلَّافٍ عَهِدْتُهُمُ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاس إِخْوَانَا

ألاف – بضم الهمزة – جمع آلف بالمد مثل كافر وكفار، ونحن وذاك مبتدآن حذف خبرهما، والتقدير عهدتهم إخوانا، إذ نحن متآلفون، إذ ذاك كائن ولا تكون إذا الثانية خبراً عن نحن، لأنه زمان ونحن اِسم عين بل هي ظرف للخبر المقدر، وإذا الأولى ظرف لعهدتهم ودون إما ظرف له أو للخبر المقدر أو الحال من إخواناً محذوفة، أي متصافين دون الناس، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال، لتأخره فهو كقوله:

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ [يَلُوحُ كأَنَّهُ خِلَلُ]

ولا كونه اِسم عين، لأن دون ظرف مكان لا زمان، والمشار إليه بذلك التجاوز المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء:

كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّ

إذا الأولى ظرف ليتقي أو لحمي، أو ليكونوا إن قلنا إن لكان الناقصة مصدراً، والثانية ظرف لبر، ومن مبتدأ موصول لا شرط، لأن بر عامل في إذ الثانية، ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين، وبر خبر من، الجملة خبر الناس، والعائد محذوف، أي من عز منهم كقولهم "السمن منوان بدرهم" ولا تكون إذا الأولى ظرفاً لبر، لأنه جزء الجملة التي أضيفت إذا الأولى إليها، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف، ولا إذا الثانية بدلا من الأولى لأنها إنما تكمل بما أضيفت إليه، ولا يتبع اِسم حتى يكمل ولا تكون خبراً عن الناس، لأنها زمان والناس اِسم عين وذاك مبتدأ محذوف الخبر، أي كائن وعلى ذلك فقس.

وقد تحذف الجملة كلها للعلم ويعوض عنها التنوين، وتكسر الذال لِالتقاء الساكنين نحو ((**وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ**))[الروم: 4] وزعم الأخفش أن إذ في ذلك معربة لزوال اِفتقارها إلى

الجملة وإن الكسرة إعراب، لأن اليوم مضاف إليها ورد بأن بناءها لوضعها على حرفين وبأن الإفتقار باق في معنى كالموصول تحذف صلته لدليل، قال:

نَحْنُ الأُولى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي نحن الأولى عرفوا، وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه، فكان المضاف إليه مذكور، وبقوله:

نَهيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أَمَّ عَمرو بِعافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذ، ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم ((**وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ**))[الأنفال:67] أي ثواب الآخرة.

تنبيه: أضيفت "إذ" إلى الجملة الأسمية، فإحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي:

أَمَن ازْدِيَارِكِ في الدُّجى الرُّقَبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتِ مِنَ الظَّلاَمِ ضِيَاء

وشرحه: أن أمن فعل ماض، فهو مفتوح الآخر، لا مكسورة على أنه حرف جر كما توهم شخص إدعى الأدب في زماننا وأصر على ذلك، والإزديار أبلغ من الزيارة كما أن الإكتساب أبلغ من الكسب، لأن الإفتعال للتصرف، والدال بدل من التاء، وفي متعلقة به، لا بأمن، لأن المعنى أنهم أمنوا دائماً أن تزوري في الدجى، وإذ: إما تعليل أو ظرف مبدل من محل في الدجى، وضياء: مبتدأ خبره حيث، وإبتدئ بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفاً، ولأنها موصوفة في المعنى، لأن من الظلام صفة لها في الأصل، فلما قدمت عليها صارت حالا منها، ومن للبدل وهي متعلقة بمحذوف وكان تامة، وهي وفاعلها خفض بإضافة حيث، والمعنى: إذ الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام.

مسألة رقم "38" 466/2. قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً، فقيل في تعليله: لأن نحو "لأفعلن" لا محل له، فإذا بني على مبتدأ فقيل "زيد ليفعلن" صار له موضع وليس بشيء، لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية، لاجملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً، إذا لا تنفك إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم "لأفعلن" وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً، لأن الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء، لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإنما كون الجملة – أعني جملة القسم – إنشائية والجملة الواقعة خبراً لا بد من إحتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم – إبن الأنباري – أن يقال: "زيد ضربه وزيد هل جاءك"!

وبعد فعندي أن كلا من التعليلين ملغى.

أما الأول فلأن الجملتين مرتبطان إرتباطاً صارتا به كالجملة (الواحدة) وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم إبن عصفور أن سماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: ((**وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**))[هود:111] قال: فما موصولة لا زائدة، وإلا لزم دخول اللام على اللام، إنتهى. وليس بشيء، لأن إمتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي، وهو ثقل

التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اِكتفى بالألف فاصلة بين النونات في "اِذهبنان" وبين الهمزتين في " أ أنذرتهم" وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى: ((**وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ**))[النساء:72] فإن قيل تحتمل من الموصوفية، أي لفريقا ليبطئن، قلنا: وكذا ما في الآية، أي لقوم ليوفينهم، ثم إنه لا يقع صفه إلا ما يقع صلة، فالاِستدلال ثابت وإن قدرت صفة، فإن قيل فما وجهه والجملة الأولى إنشائية؟ قلت جاز لأنها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد، لا لتأسيس.

وأما الثاني فلأن الخبر الذي شرطه اِحتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاِتفاق، على أن أصله الإفراد، واِحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز "أين زيد؟ وكيف عمرو؟" وزعم اِبن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى ((**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ**)) [العنكبوت: 9] ((**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ**)) [العنكبوت: 58] ((**وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ**)) [العنكبوت:69]. وقوله:

جَشَأَتْ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأْتِيَنْ [وَإِذَا أَتَاكِ فَلاَتَ حِينَ مَنَاصِ]

وعندي لما اِستدل به تأويل لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط، وخبره منزلة الجواب، فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً، للاِستغناء بجواب القسم المقدر قبله، ونظيره في الاِستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو ((**وَإِنْ لَمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ**))[المائدة:73] التقدير والله ليمس لئن لم ينتهوا يمسن.

تنبيهه وقع لمكي وأبي البقاء وهو في جملة الجواب فأعرابها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً.

فأما مكي فقال في قوله تعالي" ((**قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ**))[الأنعام:12] إن ليجمعنكم بدل من الرحمة، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك ((**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**))[يوسف:35] أي أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله إن اللام لام جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم أو متصلة به اِتصال الجواب بالقسم إن أجرى "بدا" مجرى أقسم كما أجر علم في قوله "ولقد علمت لتأتين منيتي".

وأما ابو البقاء فإنه قال في قوله ((**لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ**))[آل عمران:81] الآية من فتح اللام ففي "ما" وجهان.

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما "من كتاب" أي للذي آتيتكموه من الكتاب، أو "لتؤمنن به" واللام جواب القسم، لأن أخذ الميثاق قسم، و"جاءكم" عطف على "آتيتكم"، والأصل ثم

جاءكم به، فحذف عائد ما، أو الأصل مصدق له، ثم ناب الظاهر عن المضمر، أو العائد ضمير "اِستقر" الذي تعلقت به مع.

الثاني: أنها شرطية، واللام موطئة، وموضع "ما" نصب بأتيت، والمفعول الثاني ضمير المخاطب و"من كتاب" مثل من آية في "ما ننسخ من آية" ا.هـ ملخصاً وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون "من كتاب" خبراً فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته، لأن "ثم جاءكم" عطف على الصلة.

الثاني: أن تجويزه كون "لتؤمنن" خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، لأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً، وقد يقال: إنما أراد بقوله "اللام جواب القسم لأن الميثاق قسم" أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سمي "لتؤمنن" خبراً، لأنه الدال على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره، للاِتفاق على أن وجود المضارع مفتتحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

الثالث: أن تجويزه كون العائد ضمير اِستقر يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معاً، فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جواز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اِكتفى بكلمة به الثانية فيكون قوله

وَلَوَ انَّ مَا عَالَجْتُ لِينَ فُؤَادِها فَقَسَا اسْتُلِينَ بِهِ لَلاَنَ الجَنْدَلُ

قلنا قد جوز على هذا الوجه عود به المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما.

والخامس: أنه سمي ضمن "آتيتكم" مفعولا ثانياً، وأناء مفعول أول.

خاتمة البحث:

لقد كانت الغاية المرجوة من هذا البحث، هي الاِستفادة من طريقة القدماء في عرضهم لبعض القضايا النحوية والصرفية، وكيفية مناقشتها والتحلي بتواضعهم وصبرهم وآمانتهم.

ولا شك وأننا أمام عالم جليل مثل اِبن هشام يجب علينا مراعاة جانب الدقة في عرضه للقضايا، وملاحظة اِستطراده وإطنابه، هل المقام يقتضي ذلك؟ أم لا؟ قبل أن نحكم عليه. كما يجب علينا ملاحظة الإيجاز عند اِبن هشام هل هو في موضعه الصحيح؟ أم لا؟ ومن وجهة نظري أن اِبن هشام يستطرد ويسهب إذا اِدعت الضرورة لذلك، ويوجز عندما يكون الأمر بدهيا. كما يجب علينا النظر إلى عصر اِبن هشام، ومعاصريه من العلماء وكيف أثر وتأثر فيهما، وكيف أهدى إلى اللغة العربية درة نفيسة سماها "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" فقد جمع ودقق وحفظ واِستوعب وها هو الكتاب يعتبر دربة وممارسة للمعلمين والمتعلمين، وفتح قريحة للمريدين أن يتوغلوا في اللغة العربية.

. الهوامش:

1. مغنى اللبيب وبها حاشية الشيخ محمد الأمير الأزهري، ص2./1
2. نشأة النحو، ص.277
3. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص.347
4. منهج اِبن هشام، عمران عبد السلام شعيب، ص28 وما بعدها.
5. منهج اِبن هشام، ص25–26.
6. جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية – حولية – العدد الرابع 1986، ص387.
7. منهج اِبن هشام، ص.27
8. منهج اِبن هشام، عمر اِبن عبد السلام، ص29–30.
9. على حد قول المؤلف عمران عبد السلام شعيب في كتابه منهج هشام.
10. المغنى 13./1
11. المغنى 13./1
12. المغنى 14./1
13. المغنى 14./1
14. المغنى 14./1
15. المغنى 440./2
16. المغنى 706./2
17. حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد الخامس، 1407 هـ – 1987 م، ص246–247.
18. حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد الخامس، 1987، ص248.
19. منهج اِبن هشام، ص.306
20. منهج اِبن هشام، ص.308
21. منهج اِبن هشام، ص.310
22. منهج اِبن هشام، ص.315
23. منهج اِبن هشام، ص.332
24. منهج ابن هشام، ص.338
24. ملحوظة: هذه المسألة تختص بخلاف البصرة والكوفة ولكني لم أجدها في الأنصاف لِابن الأنباري.

المصادر والمراجع

1. حولية جامع الأزهر، د. السيد رزق الطويل (مقال)، دار كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد الرابع 1986 م.
2. حولية كلية الدراسات الإسلامية العربية، العدد الرابع 1986 م.
3. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، السادسة .
4. مغني اللبيب حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية.